

في الصميم



www.leeesh.com

م. غنيم الزبيعي

في أزمة الجنود المختطفين القوات المسلحة «طنشته» فهل ستفعلها أيضا في 30 يونيو؟

خلال الأيام الستة التي استغرقتها عملية خطف الجنود المصريين في سيناء لم يتوقف المتحدث باسم الرئاسة المصرية عن التنويه والتأكيد على أنه لن تكون هناك أي مفاوضات مع الخاطفين ولم يترك أي وسيلة إعلامية ولا منبر إعلامي إلا وألقى فيه هذه المعلومة «الرئيس لن يفاوض»، هذا في نفس الوقت الذي كانت فيه المؤسسة العسكرية المصرية العريقة ممثلة بفرع المخابرات الحربية، ذلك الجهاز المحترف الشامخ بجمع الخيوط والدلائل للوصول إلى الخاطفين وبعث برسائل تبين لهم رؤيته لحل هذه الأزمة، مستخدما في ذلك شيوخ وعشائر سيناء الذين كانوا يوصلون الرسائل ويحضرون الرد عليها إلى أن انتهت عملية الاختطاف بتحرير الجنود المختطفين وهروب الخاطفين إلى مكان غامض.

وهذا هو السبب الأكبر في التعقيم الكبير على كيفية تحرير الجنود، فالحقيقة القاسية التي حاولت مؤسسة الرئاسة إخفاءها هي أن القوات المسلحة تجاهلت رأي الرئيس مرسي وعملت بما يمليه عليها وأجبتها ومسؤوليتها تجاه أفرادها المخطفين وتصرفت بحرفة تليق بجيش عمره أكثر من 100 سنة ومؤسسة تحظى باحترام وتقدير جميع أبناء الشعب المصري بمختلف طوائفه وفئاته. لكن خطورة ما حدث تتجاوز مجرد الحرج الذي وقع فيه الرئيس بل هي قرعت الأجراس لدى حزب الإخوان وقياداته وأوصلت لهم رسالة بأن الجيش المصري ليس «بجيبهم» بل هو مؤسسة عريقة مستقلة قامت وستقوم بواجبها للحفاظ على مصر ووحدتها وسمعتها. وكما أثبتت أحداث الثورة المصرية الجديدة أن الجيش يقف دائما في صف الشعب و«يطش» أي تعليمات أو قرارات لا تخدم مصر وشعب مصر.. وهذا ما يعول عليه الكثير من المصريين في تاريخ 30 يونيو، حين تتضح الصورة للقوات المسلحة أن الشعب يريد إسقاط الرئيس، فلن يتحول إلى أداة في يد الرئيس لقمع الثورة الجديدة بل سيعمل كما عمل في أزمة الجنود المختطفين وسيكون له رأيه الخاص وسيتخذ إجراءاته الخاصة للحفاظ على مصر ووحدة مصر.

آلم وأمل



هند الشيمر

الاعتداءات على موظفي الدولة

طلبت مني بعض صديقاتي أن أتطرق للاعتداءات التي تحدث لهم كموظفات في الدولة من بعض المراجعين وقد رأيت أن أتحدث عن هذا الموضوع، حيث انه مهم جدا لجميع موظفي الدولة وللمراجعين. فقد يأتي بعض المراجعين وباعتقادهم أن الوزارة مجندة لخدمتهم فقط دون غيرهم ويرغبون بالحصول على معاملاتهم بدون انتظار الدور أو بتخطي القنوات الصحيحة المنظمة للعمل أو بالتجاوز على قوانين وقرارات العمل. وقد يتماذى البعض ويخطئ بحق الموظف أو الموظفة ويتلفظ بالفاظ غير لائقة ظنا منه أن اللسان الطويل يجعله يحصل على معاملته بالتجاوز على القوانين والقرارات المنظمة للعمل.

ويلجأ بعض الموظفين لرؤسائهم في العمل عندما يخطئ أي مراجع بحقهم ولكن بعض الرؤساء لا يريدون تحمل المسؤولية والاكتفاء بالطلب من الموظف أن يتوجه إلى المخفر للشكوى وتطبيق قانون الدولة بمعاقبة المخطئ على موظف الدولة أثناء تادية عمله. كلنا نعلم أن القانون موجود ولكن هل الجميع يعتقد أن كل موظفة تحب الذهاب إلى المخفر للشكوى؟ البعض لا يستطيع بسبب الظروف الاجتماعية والأسرية، حيث ان نظرة المجتمع عندما تذهب أي سيدة للمخفر وكأنها أقدمت على خطأ بدلا من الوقوف معها وانها تريد حقها ممن أخطأ في حقها وتلفظ عليها بالفاظ غير لائقة لا يقبلها هو على أحد من أفراد أسرته.

إذن لا بد من وجود حل بديل لهذه القضايا؛ ولذا أقترح أن تقوم وزارة الداخلية بتوفير بعض المكاتب في الوزارات لبحث هذه المواضيع والاعتداءات على الموظفين وخاصة على الموظفات حتى لا يكون هناك حرج بالنسبة لهن عندما يرغبن بتقديم الشكوى دون الذهاب إلى المخفر. ولا بد من تفاعل المسؤولين مع الموظفات عندما يخطئ أحد المراجعين بحقهم، وذلك باعتبار هذه الموظفات مثل أمهاتهم أو أخواتهم أو زوجاتهم أو زميلاتهم وحتى لا يتماذى أي مراجع ويكون رادعا لهم بتوخي الحذر عند محاولة الإقدام على الخطأ على موظف الدولة.

وهذا لا يقتصر على الموظفات فقط ولكن هناك بعض المراجعين الذين يتمادون في الخطأ عندما يلتقي بموظف وافد ويحاول شتمه والتماذى عليه وكأنه عبد من عبده يجب عليه أن يسخر العمل لمصلحته هو دون غيره. إن الاحترام واجب سواء كان الموظف رجلا أو امرأة، كويتيا أو وافدا، والمراجع ممكن أن يكون هو في محل الموظف فهل يقبل على نفسه أن يأتيه مراجع ويخطئ بحقه طبعاً لا أحد يقبل ذلك على نفسه، حيث ان الموظف يعمل بالدولة وليس عند أي شخص ولكل عمل قوانين يلتزم بها كل موظف وهذه القوانين تنظم إجراء المعاملات للمراجعين.

لذلك أتمنى من المسؤولين التفاعل مع موظفيهم وحمائيتهم من تمادى بعض المراجعين عليهم والتلفظ بالفاظ غير لائقة وأن توفر وزارة الداخلية بعض المكاتب في وزارات الدولة لبحث الشكاوى في هذه الحالات لحماية الموظفين سواء من تلفظ المراجعين بالفاظ غير لائقة أو من الاعتداءات الجسدية على البعض للحفاظ على قوانين العمل والقرارات المنظمة له وتسيير الأمور في مسارها الصحيح.

فكرة



سلطان إبراهيم الخلف

غوغائيون

في ساحة تقسيم

أجاب بعض الشباب والشابات الاتراك المعتمدين في ساحة تقسيم عن سؤال مراسل الـ «بي.بي.سي» لهم عن سبب اعتصامهم في الساحة بأنهم يطالبون بمزيد من الحرية ويرفع قانون ترشيح الكحول مما يدل على أنهم لا يعانون من البطالة أو من عدم توافر فرص التعليم أو ارتفاع رسومه أو أنهم لا يعارضون السياسة الاقتصادية للحكومة، لكن مع العلم أن الساحة كانت مليئة بزجاجات البيرة أثناء إزالة الانقاض منها، فتركيكا اليوم تتميز بأنها بلد يحكمها نظام ديموقراطي يحترم حريات الناس ويتمتع باقتصاد متين وبفرص عمل متاحة بفضل سياسة حزب العدالة والتنمية والذي حاز ثقة غالبية الشعب التركي، حيث فاز بنسبة 51% من أصوات الناخبين واستطاع تخليص تركيا من حكم العسكر المناهض للديموقراطية والذي دام عقودا طويلة، ولا نبالغ اذا

ومضات فكرية



.. شامحا بداتك

إن من نعم الله على العبد أن يهبه المقدره على معرفة ذاته، والقدرة على وضعها في الموضوع اللائق بها، إذ إن جهل الإنسان نفسه وعدم معرفته بقدراته يجعله يقيم ذاته تقييما خاطئا، فيما أن يعطيها أكثر مما تستحق فيثقل كاهلها، وإما أن يزدري ذاته ويقول من قيمتها فيسقط نفسه. فالشعور السبئي عن النفس له تأثير كبير في تدمير الإيجابيات التي يملكها الشخص، فالشاعر والأحاسبس التي نملكها تجاه أنفسنا هي التي تكسبنا الشخصية القوية المتميزة أو تجعلنا سلبيين خاملين، إذ إن عطاءنا وإنتاجنا يتأثر سلبا وإيجابا بتقديرنا لذواتنا، فيقدر ازدياد المشاعر الإيجابية التي تملكها تجاه نفسك بقدر ما تزداد ثققت بنفسك، وبقدر ازدياد المشاعر السلبية التي تملكها تجاه نفسك بقدر ما تقل ثققت بنفسك.

lalfoudari@yahoo.com

لطينة الثوردي

وقد يتجه بعضنا إلى أن يستمد تقديره الذاتي من الآخرين، فيجعل قيمته الذاتية مرتبطة بنوع العمل، أو بما لديه من مال، أو إكرام وحب الآخرين له وهو غير شعور يضع نفسه على حافة هابوية خطيرة لإسقاط ذاته بمشاعر الإخفاق، وهذا يوحى إلينا بذات ضعيفة، لأن التقدير والاحترام لأنفسنا ينبع من مصدر خارج أنفسنا وخارج تحكمتنا. إن حقيقة الاحترام والتقدير تنبع من النفس، إذ إن الحياة لا تأتي كما نريد، فالشخص الذي يعتمد على الآخرين في تقدير ذاته قد يفقد يوما هذه العوامل الخارجية التي يستمد منها قيمته وتقديره وبالتالي يفقد معها ذاته، لذا لا بد أن يكون الشعور بالتقدير ينبعث من ذاتك وليس من مصدر خارجي يمنحك لك. والاختيار الحق لتقدير ذاتنا هو أن نفقد كل ما نملك،

قلنا ان تركيا اليوم افضل حالا من الناحية الاقتصادية من بعض الدول في الاتحاد الاوربي، نفهم ان يخرج اليونانيون في تظاهرات حاشدة تندد بالسياسة التقشفية التي تتبعها حكومتهم والمفروضة عليهم من الاتحاد الاوربي لأنها تهدد مستقبلهم الوظيفي ومستواهم المعيشي، لكن لا نستطيع ان نفهم ان هذه التظاهرة العنيفة التي شهدتها ساحة تقسيم في تركيا، حيث تعدى فيها المتظاهرون على رجال الامن واتلفوا الممتلكات العامة والخاصة وانضمت اليهم نقابات العمال بتنفيذ تعدياتها بالاضراب كانت من اجل التعبير عن رفضهم اعادة تنظيم الساحة التي هي عبارة عن قطعة صغيرة من الارض، ويبدو ان رئيس الوزراء التركي كان محقا عندما ألمح الى ان التظاهرة تضم جموعا من المتطرفين الفوضويين وتحظى بتشجيع من حزب الشعب الجمهوري الذي وجدها فرصة للنيل من حزب العدالة والتنمية بعيدا عن صناديق الاقتراع بعد هزيمته في

□□□

في صيف 2006، استقبل اهالي بلدة القصير النازحين من جنوب لبنان وتحولوا لهم ابواب مساكنهم وشاركوهم لقمة عيشهم تعاطفا مع محتنتهم بعد تعرضهم للاعتداءات الاسرائيلية، واليوم يوزع اهالي الجنوب الحلوى احتفالاً بتمتير القصير وتشريد اهاليه الكرماء؛ ولا شك ان الصهاينة اشد ابتهاجا من هؤلاء في بهجتهم.

ياسادة ياكرام



almeshar@hotmail.com

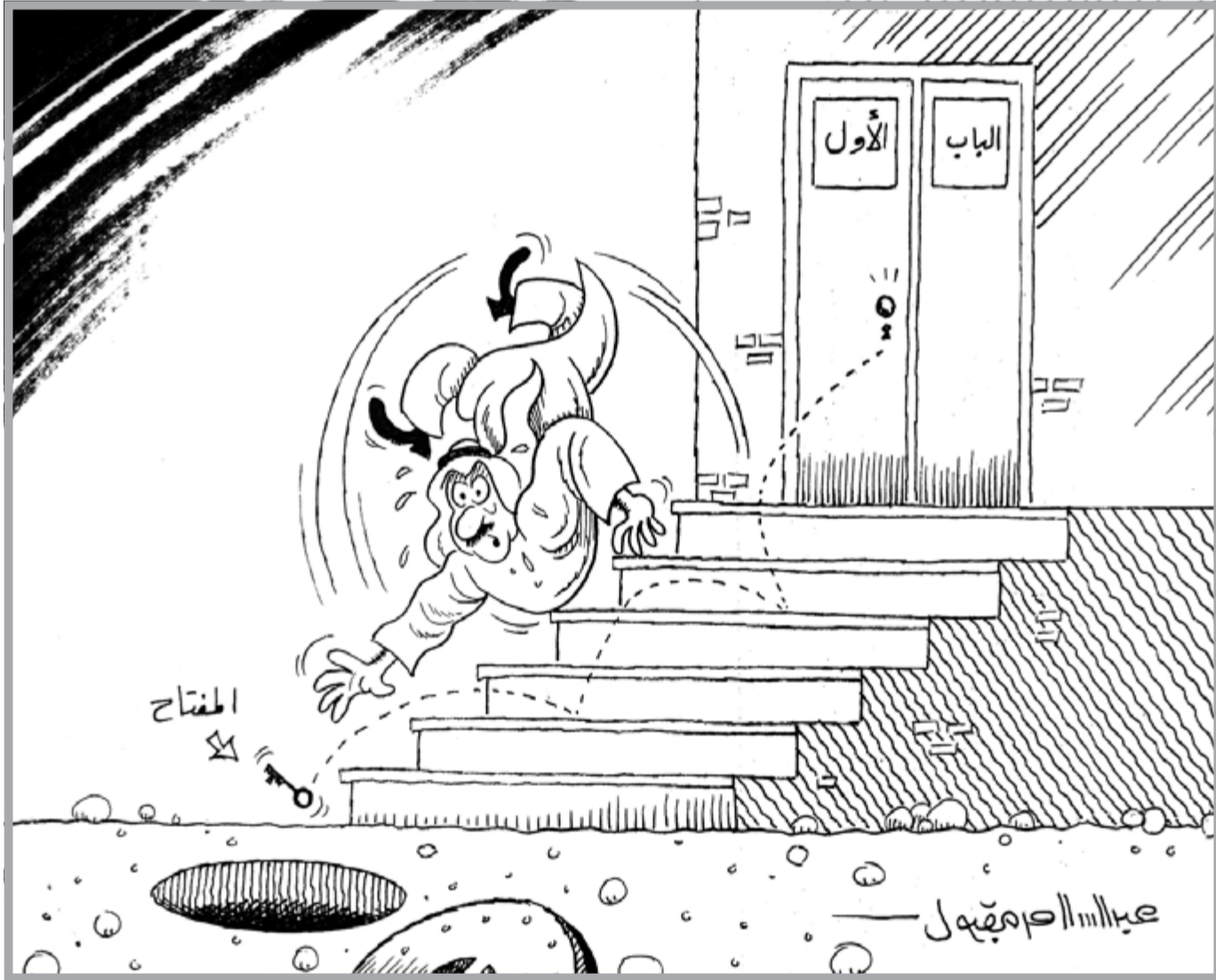
@almeshariq8

عبد المحسن المشاري

السفينة غرقت اللهم احفظ سفينتنا

حركت الريموت كونترول املا في استراحة قصيرة من عناء الاحداث وحزن هذه الأيام الثقلية.

هذا ما قالته د.نادية صالح وانا معها فيما فعلته فاذا بي امام فيلم السفينة تيتانيك يحكي قصة اكبر وأشهر سفينة ابتلعها المحيط غرقا باكتر من الف من ركابها ولم ينج إلا عدد قليل من بينهم بطة الفيلم التي تحكي عنه وفي وقتها تحدثت الصحافة عن ضخامة السفينة وفخامتها وصلابة صنعها حتى إن قاتمتها تهاوى زهوا بها بين سفن العالم آنذاك، ولكن جاء غرق تيتانيك العملاقة بعد أن اصطدمت ولم تستطع صد قمة جبل الجليد الذي قابلها في المحيط وقد تابعت إعادة الفيلم وكانت هذه نتيجة الغرور الذي أغرق هذه السفينة العملاقة، لا إنما هي الثقة الزائدة في النفس، اليس الغرور هو ثقة في النفس زادت عن الحدود؟ أظن ان سوء الإدارة هو السبب فكيف تسمح الإدارة لسفينة مهما عظمت أن تبحر دون طاقم سفن للإنقاذ يكفي لإنقاذ عدد الركاب الموجودين عليها؛ المهم أنها غرقت ولكن انظروا كيف أصر بعضهم على أداء واجبه حتى اللحظة أو الثانية الأخيرة، راقبوا أعضاء فرقة الموسيقى الذين ظلوا يعزفون ترفيها عن الركاب حتى آخر عازف قفز إلى الماء غارقا، ألم يكن غرور الطبقة الأرستقراطية على السفينة نذير شؤم عليها؛ وان سطوتهم أضرت بالجميع، أظن أن سطوة الحب كانت أقوى سطوة ورسالة قالت لنا إن الحب يجمع القلوب ولا ينظر إلى حواجز أو جواهر بل ظل حيا مع حياة البطلة ونجاتها، الفتاة البطلة الجميلة تترك المال وأعلى جواهر أهداها الخطيب الثري وتذهب إلى من يعلمها الحياة ببساطة وراقبوا براءتها وهي تتعلم غوغائية البسطاء وهم يبيصقون؟ وكانهم يبيصقون على قسوة أقدارهم وكيف كانت ترقص في تلقائية؟ وكيف تتكلم دون حساب لغة الأثرياء و«حقلطة» الباشوات ولا تنسوا غرور المال ونظرة الغرور والثقة العمياء لدى خطيبها وقارنوا بينها وبين ثقة الشباب وفرحة الحب وانتصاره في قلب البطل الغلبان، وانظروا قبطان السفينة الصامد والحزين وتأكدوا أن الأشجار تموت حقا وافقة صمودا وشجاعة حتى اللحظة الأخيرة وهو يتذكر التذكرة التي كانت طريقه للصعود إلى السفينة وللقصة كلها، أظنه كان يهتف للحب ثم رحل وأنا أرى أن الحب هو المنتصر وأن الجواهر هي التي غرقت وابتلعها الماء. والآن أيها السادة ماذا يقول بعضكم وأظنكم شاهدتم مرات ومرات في متعة لا ينقصها الأسى ولكنها في النهاية عبرة و«علم» وأخيرا وليس آخرا هل يمكن أن يكون تحول الريموت كونترول إلى هذه القناة مجرد صدفة دفعت بها الأقدار لأجد فيها بعضا مما نحن فيه؛ ولكن يبقى شيء واحد واضح وهو الفن، فالفن هو الحياة والحياة هي الفن.



samy_alkorafy@hotmail.com

جرس



عبد الفتاح العلي

وهيبة القانون

بداية لا أريد أن أقلل من نتائج الحملة المرورية التي تقوم بها الإدارة العامة للمرور ممثلة في اللواء عبدالفتاح العلي، الذي يبذل جهودا مكثفة ورائعة لتطبيق القانون المروري بحذافيره، وبدأ بإضافة بعض القوانين التي من شأنها أن تحد من الأزمة المرورية التي تعاني منها الكويت منذ سنوات ولم يستطع أحد حلها. ولا يمكن لأحد من المواطنين والوافدين أن ينكر أن القوانين هي العمود الفقري لفرض هيبة الدولة على الجميع، وهي التي تنظم حركة المجتمع، في حين كان هناك من يعتقد أن كسر القوانين هو نوع من الشجاعة والتحدي، فكانت تراه يتجاوز القوانين ويستهنئ بكل النظم واللوائح، فكانت الحوادث كثيرة والأرواح تزهق نتيجة هذا الاستهتار غير المبرر. ومن يتابع وسائل إعلامنا منذ سنوات يجد أنها جميعها كانت

تطالب بضرورة تطبيق القوانين وخصوصا المرورية منها على الجميع، وتفعيلها بشكل جدي لإعادة هيبة الدولة، فكم كنا نشككي من السيارات وهي تسير في حارة الطوارئ بسرعة عالية، دون وجود رادع فعلي وقانوني يقضي على هذه الظاهرة. وكم كنا نشكو من سير الشاحنات في جميع الحارات دون مراعاة قوانين المرور التي تشدد على ضرورة سيرها في الحارة اليمين فقط! وكم كتبنا عن شوارعنا «المتروسة» بالسيارات، وازدياد نسبته بشكل مخيف، ولم تنفع معها كل الحلول للتخفيف منها! وكم سمعنا عن آلاف من رخص القيادة التي صرفت دون وجه حق لأشخاص لا تنطبق عليهم الشروط، وكنا نطالب بعمل لجنة مهمتها مراجعة جميع ما تم إصداره من رخص قيادة!

وكم مرة طالبنا بمعالجة الفوضى عند إشارات المرور، حين كنا نجد الشارع أصبح خمس حارات بدلا من ثلاث، ونشاهد أغلب هؤلاء يجهلون أساسيات القيادة وقواعد المرور وقد حصلوا على رخصهم بالواسطة! ومما يؤسف له الآن أن ما يقوم به اللواء عبدالفتاح العلي يواجه بانتقادات من البعض لا لشئ إلا لأنه يطبق القانون الذي كنا جميعا نطالب بتطبيقه، فالرجل جاء ليعمل بإخلاص، وليخفف مما كنا نعاني منه من حوادث وازدحام وأزهاق أرواح أبناء الكويت. خلاصة ما أود قوله ان حملة اللواء العلي لتخفيف الازدحام لن تنجح وحدها ما لم نساعده جميعا، وتتضافر كل الجهود معه للقضاء على الواسطة والمحسوبيات، ونعطيه الفرصة ليعيد لنا هيبة القانون التي افتقدناها منذ زمن طويل.